



أبرز التعديلات على مشروع القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة

مشروع القواعد المحدثة

إضافة فئات جديدة:
 ■ الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة للجهات الحكومية.
 ■ صناديق الاستثمار (تشمل صناديق الأوقاف ويشمل صندوق أوقاف الجامعات).
 ■ الجهات التي ترى الهيئة أهليتها.



خفض قيمة الأصول التي يديرها مقدم الطلب إلى (3.750.000.000) ريال سعودي أو أكثر (أو ما يعادلها).



تم إلغاء مبدأ عميل المستثمر الأجنبي الموافق عليه.



تم استبداله بمصطلح " مدير المحفظة الأجنبي " والذي يكون مؤسسة مالية أجنبية ذات شخصية اعتبارية تدير أصول صندوق عملاء، وتتعامل أو تنوي التعامل مع المستثمر الأجنبي المؤهل أو مقدم الطلب لغرض استثمار أموال ذلك الشخص في الأوراق المالية المدرجة.



اقتصار القيود على الآتي:
 ■ السماح بتملك حصص أكبر على أن لا تصل إلى 10% .
 ■ عدم السماح للمستثمرين الأجانب مجتمعين بتملك أكثر من 49% من أسهم أي مصدر تكون أسهمه مدرجة.



القواعد المعمول بها حالياً

قيمة الأصول التي يديرها مقدم الطلب (18.750.000.000) أو أكثر (أو ما يعادلها).



مبدأ عميل المستثمر الأجنبي المؤهل الموافق عليه.



مصطلح مدير الصندوق.



إلغاء عدد من قيود الاستثمار:
 ■ القيد على تملك المستثمر الأجنبي المؤهل الواحد لنسبة 5% من أسهم أي مصدر
 ■ قيد عدم السماح بتملك المستثمرين الأجانب المؤهلين أكثر من 20% من أسهم أي مصدر تكون أسهمه مدرجة.

